الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (ECOWAS)
وإسهامها في تسوية النزاع في شمال مالي 2012م

د. غازلي عبد الحليم
جامعة الجزائر - 3-

ملخص:

دفعت الحاجة إلى احتواء النزاعات والتحكم فيها وحتى منعها، بعض المنظمات الإقليمية الفرعية التي ظهرت في الأساس كتجمعات اقتصادية همها الوحيد تحقيق التنمية والقضاء على التبعية الاقتصادية، إلى توسيع صلاحياتها لتتناول القضايا السياسية والأمنية؛ وذلك بعد أن تيقن لديها أن النزاعات في المنطقة تعوق التنمية الاقتصادية. مثل ما هو الحال عليه بالنسبة للجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (ECOWAS) التي كانت النزاعات المستمرة في غرب إفريقيا، دافعا لها من أجل التركيز على القضايا الأمنية التي تسببت في ضعف الأداء الاقتصادي لدولها.

وعليه تحاول هذه الدراسة تقييم الدور الذي أدته منظمة (ECOWAS) في إدارة النزاعات في غرب إفريقيا من خلال تسليط الضوء على المقاربة الأمنية التي تبنتها عند تسوية النزاع المالي سنة 2012.

Abstract :

Dans le but de contenir les conflits régionaux et les mieux contrôler, les organisations sou-régionales qui assurent à l'origine un rôle plutôt économique, sont arrivées à une conviction claire, le développement ne peut être assuré sans mettre fin aux conflits qui ravagent leur sous-région, et empêchent son développement économique.

C'est le cas de la Communauté économique des États de l'Afrique de l'Ouest (CEDEAO) qui aspire à trouver une issue aux conflits de la sous-région. Cette étude évaluera le rôle joué par la (CEDEAO) dans la gestion du conflit au Mali entre les années 2012 et 2014, en mettant en évidence son approche sécuritaire et diplomatique adoptée pour le règlement de celui-ci.

مقدمة

يشهد العالم اليوم واقعا جديدا من الحروب والنزاعات، يتعلق الأمر في معظمها بنزاعات داخلية وحروب كانت تسمى- في السابق - "بالحروب الأهلية"، يلاحظ في هذا النوع من النزاعات أن العديد منها قد إتخذ منحى عنيفا، بسبب خلل وعجز في إحتوائها والتحكم فيها، من طرف الجهات السياسية التي كان يفترض منها القيام بذلك، كما أن هذه النزاعات صارت مطية لشكل جديد من الأطراف التي باتت فاعلة في الساحة الدولية اليوم، و التي لا تعترف بالحدود والمتمثلة في المجموعات الإرهابية النشطة على الصعيد الدولي، وهو ما يظهر أنه - منذ أواخر القرن العشرين - لم تعد الدولة القومية المحتكر الوحيد للعنف.

وإذا كان، في الوقت الحاضر، بإمكان الكثير من اللاعبين القيام بالحرب أمام تراجع دور الدولة، فإنه يجب الإشارة إلى أن هناك بالمقابل جهات فاعلة تعمل أيضا من أجل تحقيق السلام، وهو ما باتت تؤديه بعض المنظمات الدولية الإقليمية بإمتياز، و في مقدمة هذه المنظمات والذي بات دورها يلقى زخما كبيرا ويشد انتباه الرأي العام الدولي بوضوح، الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا **(ECOWAS)**، التي صارت تؤدي أدوارًا مهمة في إدارة النزاعات في غرب إفريقيا، كان أخرها التدخل في مالي سنة 2013.

وتكمن الغاية من هذا البحث في تسليط الضوء على الدور المتنامي لهذا الشكل من المنظمات، في تسوية النزاعات الإقليمية، وطبيعة العلاقة التي تجمعها بالفاعلين الدوليين الكبار، و في هذا الإطار يتحدد التساؤل المطروح يتحدد فيما يلي: هل يدخل دور منظمة الإيكواس في إدارة وتسوية النزاع في مالي ضمن ما يطلق عليه حلول إفريقية لمشاكل إفريقية وقطع الطريق أمام التدخل الأجنبي في شؤون القارة؟ أم هو فقط تكريس لسياسة الأدوار التي ما فتئت تؤديها الدول الكبرى في المنطقة؟

I. موقف الفقه الدولي من دور المنظمات الإقليمية/ الإقليمية الفرعية في تسوية النزاعات

يلاحظ البعض من متتبعي الشأن الإفريقي أن التكامل الإقليمي في القارة كان إستجابة ورغبة من دولها للتكيف- على الأقل- مع موجة العولمة، وأداة لتفادي آثارها السلبية، غير أنها أدركت أنه ما لم تضع حدا للنزاعات البينية والداخلية في هذه المنطقة، فإن القارة ستظل من أفقر بلدان العالم وأقلها نموا؛ نتيجة للخلل الذي يصيب جميع قطاعات التنمية فيها.

وقد أصبحت ظاهرة التدخل الإقليمي من قبل المنظمات الإقليمية الفرعية في إفريقيا لتسوية[*] النزاعات الواقعة في أقاليمها الجغرافية، واقعا بدأ يفرض نفسه بإلحاح منذ السنوات الأولى لنهاية – ما يسمى - الحرب الباردة، وقد ذهب المهتمون بالشأن الإفريقي إلى تفسير ذلك من خلال التركيز على مجموعة من المعطيات المحلية، و الإقليمية والدولية، التي جعلت من هذا النوع من التدخل أمرا حتميا لا بديل عنه، و من بين المبررات التي قدمت في هذا الإتجاه، نذكر انفجار الأوضاع الأمنية في كثير من أجزاء القارة، في شكل جديد لم يكن معهودا من قبل، بحيث صار يغلب عليها الطابع الداخلي الأهلي، كما يعد من بين أسبابه ضعف جهود وآليات التسوية الإقليمية (القارية)، وترهل الأساليب التقليدية التي كانت تقودها المنظمة القارية فيما مضى. ويضاف إلى كل هذا تراجع واضح للاهتمام الدولي المباشر بهذه النزاعات، خاصة بعد أن فقدت القارة الإفريقية بعضا من أهميتها الاستراتيجية، التي اكتسبتها في الماضي، في إطار الحرب الباردة، وقد أصبح لسان حال الدول الكبرى يفضل مبدأ جديدا بدأ يستقطب الاهتمام الدولي إليه، وهو "حلول إفريقية لمشاكل إفريقية"، مع كل ما يحمله هذا المبدأ من معاني ومن تناقضات.

و لذلك، وجدت هذه المنظمات الإقليمية نفسها ملزمة بإدخال تعديلات على مبادئها وأهدافها وهياكلها المؤسسية، وعلى مواثيقها التأسيسية وتشريعاتها السابقة التي تجاوزتها الأحداث، على إعتبار أنها وجدت في الأساس لتحقيق أهداف اقتصادية أو تنموية محددة، أو لدرء الآثار السلبية لتبعات الحرب الباردة عليها، وبغية تحقيق هذا الهدف، وفي إطار مسعاها الرامي إلى درء جميع مصادر التهديد لأمنها واستقرارها، بما في ذلك المصادر الجديدة، أو ما يعرف بالتهديدات الأمنية الناشئة (Emerging security threats)، استحدثت الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (ECOWAS) وبعض المنظمات الفرعية الإفريقية الأخرى - ولكن بدرجة أقل- مجموعة من التدابير للتأكيد على أهمية توافر بيئة أمنية مواتية، وإرساء آليات للأمن الجماعي الإقليمي، تجاوزت من خلالها مجرد الرغبة في تسوية النزاعات فحسب، ولكن العمل على احتوائها قبل حدوثها، وبالتالي تنوع دور هذه المنظمة وتراوح بين القيام بمهام صنع السلام والدبلوماسية الوقائية، واتساعه ليشمل مهام حفظ السلام وما قد يستلزمه ذلك من إمكانية استخدام القوة لفرض السلام إذا لزم الأمر، والتدخل ميدانيا بواسطة قوات مسلحة معدة لتلك المهمة.

و ما من شك، في أن المنظمات الإقليمية والقارية تمثل إحدى الوسائل الأساسية في تسوية المنازعات الدولية، لا سيما الإقليمية منها[i]. وذلك بحكم قربها الجغرافي من مكان النزاع، وقدرتها على تحصيل أكبر قدر من المعلومات المتعلقة بأسباب نشوبه وخلفياته التاريخية، والأطراف الحقيقية التي تقف وراءه.

وقد اختلف رواد الفقه الدولي حول تقييمهم لدور المنظمات الإقليمية في تسوية النزاعات وفعاليتها في إيجاد حلول لها، من هؤلاء من يرى أن للمنظمات الإقليمية دور فاعل في فض النزاعات الإقليمية، معتمدين على حقيقة تاريخية وهي أن هذه المنظمات كانت سابقة لوجود المنظمات الدولية، كما أن هذه الأخيرة عجزت عن تسوية الكثير من النزاعات الدولية كما يعتقد هؤلاء في أن المنظمات الإقليمية قادرة على تسوية المشاكل والنزاعات التي تنشب بين أعضائها، بحكم تقاربها الجغرافي، والكثير من الخصائص التي تجمع بينها، في حين أن المنظمات الدولية تفتقر لهذه الخاصية، بينما تكون المنظمات الإقليمية أيضا أكثر قدرة على قمع النزاعات داخل الدول الأعضاء، بسبب قربها ومعرفتها الكبيرة بالقضايا الاجتماعية والعرقية، والسياسية السائدة التي قد تؤثر على طبيعة النزاعات وتطورها.

وفي هذا الاتجاه، يعتبر بعض المتتبعين أن هذه المنظمات هي أكثر ملاءمة من مجلس الأمن لمعالجة بعض حالات النزاع لأسباب لوجستية واجتماعية وسياسية، ومن أبرز الحجج لصالح أولوية المنظمات الإقليمية هي العائق الهيكلي الذي يمثله حق النقض في مجلس الأمن، والتردد الذي يقع فيه عند البت في بعض النزاعات. بالإضافة إلى ذلك، فإن القيود اللوجستية والمالية تضعف قدرة المجلس على معالجة الوضع، وهو ما يجعل من المنظمات الإقليمية الأقدر على القيام بذلك.

أما الفئة الثانية من الفقهاء فتعتقد أن المنظمات الإقليمية حتى وإن تقاسمت دولها خصائص مشتركة إلا أنها تبقى عاجزة عن تسوية نزاعاتها بالطرق السلمية في معظم الأحيان إلا في حالات نادرة، بل إن ما يمكن أن يفسر على أنه استقرار بين الدول المكونة لهذه المنظمات مرده إلى سياسة الهيمنة التي تمارسها الدول القوية، التي تلعب في تلك المنظمات دور الدول الموجهة، وبالتالي تصبح قراراتها رهنًا لإرادة هذه الدول[ii].

و من الواضح، أن تسوية النزاعات الإقليمية في القارة الإفريقية – سواء البينية أو الداخلية – لم يشهد تعارضا في الاختصاصات بين المنظمة الأممية والمنظمات الإقليمية الفرعية، خاصة فيما يتعلق بمهام حفظ السلام أو حتى فرضه في بعض الأحيان، بل كان هناك تنسيقًا كبيرًا بين الجانبين، مثلما جرى عند تدخلات الإيكواس المختلفة لتسوية نزاعات المنطقة.

لقد أدرك واضعو ميثاق الأمم المتحدة أهمية الدور الذي يمكن أن تلعبه المنظمات الإقليمية في مجال إدارة النزاعات وحفظ السلم، على اعتبار أن دورها يعد مكملا لدور الأمم المتحدة، وبالتالي ليس متعارضا معه، وبالأخص في حالة التدخل في عملية إدارة النزاعات التي قد تنشب في أي دولة عضو، وليس أدل على ذلك ما جاء في المادة (53) الفقرة 1 والمادة (**54**) اللتين تحددان بشكل دقيق العلاقة بين الطرفين في حالة إدارة النزاعات[iii]. وبالتالي فإن الميثاق الذي نظم العلاقة بين الاختصاصات الأصلية لمجلس الأمن والمنظمات الإقليمية، حرص على أن تبقى علاقة فاعل ومكمل له، من دون أن يمنع هذه المنظمات من استخدام أدوات القوة العسكرية، أو أن يمس ذلك من اختصاصه في هذا المجال.

أما العلاقة بين الاتحاد الإفريقي والمنظمات الفرعية، فقد عرفت نوعا من التدرج، حيث في البداية لم يكن ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية عام 1963م يتضمن أي إشارة إلى المنظمات الفرعية ودورها في حفظ السلام. وذلك يعود إلى أن المنظمات الإقليمية الفرعية الموجودة آنذاك لم تتبن بعد هذا النوع من الأدوار، إلا أنّه تم تدارك الأمر مع إنشاء منظمة الوحدة الإفريقية لآلية منع وإدارة وحل النزاعات عام 1993م، هذه الأخيرة نصت في المادة (**24**) من اتفاقية إنشائها على قيام الآلية بالتنسيق الوثيق في أنشطتها مع المنظمات الإقليمية الفرعية، وقد تم التأكيد على نفس الشيء في البروتوكول المنشئ لمجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الإفريقي ، حيث أكدت المادة **16** منه عن هذا التنسيق بين المجلس والآليات التي تّم استحداثها في هذه المنظمات، لتكون بمثابة الجهاز المكلف بحفظ السلم والأمن على المستوى الإقليمي.

II. السياق الدولي لتولي المنظمات الإقليمية الفرعية في إفريقيا مهمة حفظ السلام.

لقد بدأ الترويج في الفترة الأخيرة على تأكيد الدور الذي تؤديه المنظمات الإقليمية والأمم المتحدة، في إطار إدارة النزاعات الدولية وتسويتها، و هو ما يسمح بالاعتقاد أن ذلك يمثل اعتمادا ضمنيا لفكرة حلول إفريقية لمشاكل إفريقية African Solutions for African Problems؟ و بديلا يحمل المنظمات الإقليمية الفرعية الإفريقية الدور الأكبر في التدخل وتسوية النزاعات الحاصلة في القارة، و يظل التساؤل مطروحا هل هذه المنظمات قادرة وإن رغبت في ذلك على الاضطلاع بهذه المهمة؟

في الواقع، ظهرت في العقدين الأخيرين مجموعة من الأسباب والمعطيات الدولية والإقليمية التي ساهمت بقوة في الدفع نحو الإتجاه الذي يحمل المنظمات الإقليمية الإفريقية، أدوارا أكبر في عمليات حفظ السلام وإدارة النزاعات في القارة، و يمكن أن نحصي ثلاثة أسباب أساسية على الأقل ساهمت مباشرة في ذلك، و هي[iv]:

أولا، رغبة الدول الغربية ومعها الأمم المتحدة في الانسحاب من التورط المباشر في النزاعات التي تعرفها القارة الإفريقية، وتولي المهمة بشكل تدريجي من طرف المنظمة القارية، ممثلة في الإتحاد الإفريقي، وأيضا المنظمات الإقليمية الفرعية التي بدأ يبرز دورها شيئا فشيئًا في هذا المجال.

ثانيا، سعي الدول الإفريقية، أو على الأقل بعضها، إلى لعب دور مستقل عن الدول الغربية والمستعمرة السابقة لها. وبالتالي أداء دور مستقل عن هيمنتها، وذلك من خلال تقليص تدخلها في شؤون القارة الداخلية، والعمل على حل مشاكلها بمفردها وبالطريقة التي تشاء.

ثالثا، صعود نجم عدد من الدول الإفريقية في أقاليم القارات الخمس، تسعى جاهدة إلى لعب الدولة القائدة لإقليمها والمهيمنة على الشأن المحلي، وذلك بتكريس دورها في إيجاد حلول محلية للمشاكل الإفريقية، وتعويض

الدور الذي كانت تؤديه الدول الاستعمارية- سابقا- في تلك المناطق بسياسات توحي وكأن المنطقة توجد في استقلالية تامة عن الهيمنة الغربية.

ومن أهم المتغيرات التي دفعت في تعزيز هذا التوجه ما يلي :

أ) في البداية هذا الاتجاه وجد ترحيبا وإلحاحا كبيرين في هذه الفترة من قبل العديد من المسؤولين الأمميين، و يمكن أن نذكر - على سبيل المثال لا الحصر- ما ورد في تقرير للأمين العام الأممي(السابق كوفي عنان) الذي جاء بعنوان "أسباب النزاعات ودعم السلام والتنمية المستدامة في إفريقيا"[v]، حيث جاء فيه أنه من الضروري دعم المبادرات التي تم اتخاذها على المستوى الإقليمي في إفريقيا، لأنه لم يعد للمنظمة لا الوسائل ولا الخبرات المطلوبة لتسوية كل المشاكل التي يمكن أن تظهر في القارة؛ كما أنه من المطلوب مرافقة الجهود الذي تبذلها القارة في إطار حل مشاكلها، عوض أداء هذه المهمة بدلا عنها، ما جاء في هذا التقرير عبارة عن تعبير ملطف عن واقع صار يفرض نفسه على الأرض، ذلك أنه وبعد الصعوبات التي واجهتها الأمم المتحدة في الصومال، تخلى مجلس الأمن بصورة أساسية على عمليات حفظ السلام متعددة الأوجه وعلى نطاق واسع، وقام باستبدالها ببعثات للمراقبة أصغر حجما وأكثر تخصصا. هذا التراجع يمكن ملاحظته بشكل جلي في إفريقيا التي كانت تستقبل في عام 1993 ما يقرب من 40 ألفا من قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، ولم يعد عددهم بعد جوان 1999 يتجاوز 1600 عنصر، في القارة الإفريقية تراجعت هي الأخرى ما بين عامي 1989 و1993، من سبعة في عام 1993، إلى ثلاثة في 1999.

لذلك أصبح من الواضح حرص مجلس الأمن الدولي على أهمية الدور الإقليمي عند التعامل مع النزاعات الداخلية. حيث أكدت العديد من قرارات الأمم المتحدة على عدم تجاهل هذا الدور. ومع تزايد المنازعات الداخلية في إفريقيا أكد مجلس الأمن في قراره 1170 الصادر في شهر ماي 1998، على أهمية الدور الإقليمي الإفريقي لمواجهة هذه النزاعات، كما شجع على إنشاء آليات إفريقية جديدة لتسوية وفض النزاعات الإفريقية.

وقد أظهرت الدول الغربية بدورها رغبة ملحة في بناء قدرات إفريقية في مجال عمليات حفظ السلام وإدارة النزاعات الإفريقية، ويدخل في هذا التوجه منذ بداية التسعينات برامج التدريب والدورات التكوينية التي تنظمها الدول الغربية كفرنسا، و بريطانيا والولايات المتحدة، للتأكيد على ضرورة أن تتولى الدول الإفريقية عمليات حفظ السلام الإقليمية ودون الإقليمية، و يدخل في هذا الإطار البرنامج الفرنسي المعروف بـ RECAMP (Le Renforcement des Capacités Africaines de Maintien de la Paix.)، كما تولت الولايات الأمريكية المتحدة مهمة مرافقة بعض الدول الإفريقية في هذا المجال، حيث كان الدور الأمريكي قائما بشكل واسع على تقديم الدعم وبناء قدرات قوات حفظ السلام، من خلال مجموعة من البرامج التدريبية الانتقائية[*].

ب) بذلت الدول الإفريقية جهودا كبيرة لتولي مهمة تعزيز السلام والأمن، لوعيها بخطورة التهديدات المحدقة بأمنها وللتردد الذي أصبح يطبع سلوك مجلس الأمن الدولي في تعامله مع القضايا الإفريقية، ونزوعه نحو عدم التورط في النزاعات الإفريقية. وقد تصدرت مجوعة من المنظمات الإقليمية الفرعية البارزة للعب هذا الدور، حيث تسعى للحصول على المزيد من الاستقلالية في التعامل مع النزاعات المسلحة وحالات الطوارئ الإنسانية المعقدة التي تواجهها، وقد أظهرت إستعدادها لاتخاذ مختلف التدابير الدبلوماسية والعسكرية اللازمة، والتي هي في حدود إمكاناتها.

و عليه، وجدت الدول الإفريقية نفسها مجبرة ـ في الوقت الحاضر ـ على تولي الأمور الأمنية بنفسها، وتفضيل العمل المحلي في هذا الميدان وإعطاء الفرصة أولا للمجهود الإفريقي في تسوية النزاعات الإفريقية. "Try Africa First" و هو ما عبرت عنه الكثير من المنظمات الإقليمية الفرعية بالتنسيق مع منظمة الوحدة الإفريقية، قبل أن تتحول إلى الاتحاد الإفريقي. وهي التي كانت تنظر دائما إلى التدخلات الخارجية بما فيها تلك التي تمت تحت غطاء أممي على أنه تدخلات خارجية ترمي إلى الهيمنة على دول القارة، والمساس بسيادتها واستقلالها. وخير دليل على صحة تصورها، أن تلك التدخلات كانت انتقائية وتتم في المناطق التي تسعى فيها الدول المتدخلة إلى حماية مصالح لها لا غير[vi].

كذلك يجب الإشارة إلى أن المجهودات المبذولة من أجل حفظ السلام وتسوية النزاعات البينية أو الداخلية في القارة لم تكن تتم دائما داخل الأجهزة التنظيمية المتمثلة في المنظمات الإقليمية، ولكن أيضا بشكل إنفرادي تتولاه دول بعينها، لها من القوة والمصلحة والإرادة ما يسمح لها بالتدخل بتزكية من الدول الكبرى، نذكر هنا على سبيل المثال التدخل الإثيوبي في الصومال سنة 2006، لطرد حركة الشباب الإسلامية التي استولت على أجزاء واسعة من البلاد، بما فيها العاصمة مقديشو.

ولكن رغم الرغبة الكبيرة في تغيير الأوضاع على مستوى القارة فيما يتعلق بحفظ السلام وتسوية النزاعات، يبقى أن نشير إلى أن الإرادة لوحدها غير كافية للوصول إلى النتائج المرضية، ذلك أن المنظمات الإقليمية الإفريقية تبقى دائما رهن المساعدات الخارجية، سواء المالية أو اللوجستية وحتى ما تعلق بالخبرة والتدريب، وكل ذلك يعد أحد النقائص المهمة التي تقلل من أهمية الأدوار التي تؤديها في هذا المجال، وهو ما سيتسنى ملاحظته لاحقا مع تجربة ECOWAS في النزاع في شمال مالي.

ج) من بين المعطيات التي سمحت بصعود دور المنظمات الإقليمية في عملية حفظ السلام وتسوية وإدارة النزاعات في إفريقيا، يمكن أن نشير أيضا إلى دور الدولة القائدة الذي لا تكاد تخلو منه أي منظمة إقليمية إفريقية[vii]. و الذي يتمثل في تلك الدول التي تمتلك القوة الكافية للهيمنة على الأنظمة الدولية الفرعية التابعة لها[viii]. وعليه، يمكن القول أن القيادة الإقليمية تلعب دورا مزدوجا في العلاقة بين السياسة الإقليمية والسياسة العالمية، وهي تضمن على الأقل مهمتين رئيسيتين: فالدولة القائدة تهدف إلى استبعاد اللاعبين الخارجيين من مناطق "النفوذ" الخاصة بها، وفي الوقت نفسه، تكييف هؤلاء اللاعبين، من أجل تحقيق كل من أهدافها السياسة الخارجية العالمية والإقليمية[ix].

و ينطبق هذا الموقف تماما مع السلوك الذي تنتهجه بعض الدول الإفريقية التي هي فعلا دول قائدة في الأقاليم التي تنتمي إليها، أو تطمح في أن تكون كذلك، ويمكن أن ندرج في هذه الخانة مجموعة محدودة من الدول، نذكر منها دولة جنوب إفريقيا في جنوب القارة، ونيجيريا في غربها وإثيوبيا في شرقها، وهي كلها دول تحتكم على قدر من القوة الاقتصادية والعسكرية والبشرية، وحتى أنها توظف ثقلها الدبلوماسي والسياسي في سبيل تكريس موقعها واستغلاله كدول قائدة في علاقاتها مع جيرانها وباقي العالم.

و الجدير بالذكر أن هذا النوع من المنظمات الذي تسود فيه علاقات الهيمنة بين دولة تصبو لقيادة الإقليم أو تمارس ذلك فعلا، ودول أخرى أقل قوة منها، ولكن تعمل على مناهضتها أو منافستها في ذلك، ينعكس سلبا على عمليات حفظ السلام ومبادرات التسوية السلمية للنزاعات، التي قد تنشب بها، وقد يتسبب في انشقاقات داخل هذه المنظمات.

III. الإيكواس : مهمات الأمن و السلام في غرب إفريقيا

لقد ترتب عن المعطيات الدولية والإقليمية ، بروز دور للمنظمات الإقليمية في ميدان حفظ السلام بشكل محسوس، وبخاصة عندما استطاعت أن تفرض نفسها كطرف لا يمكن الاستغناء عنه للتعامل مع النزاعات الدولية والداخلية التي صارت القارة الإفريقية مسرحا لها، وليس أدل على ذلك تصدرها جل عمليات حفظ السلام، ومراقبة إطلاق النار في كثير من هذه النزاعات منذ بداية التسعينات من القرن الماضي، وفي هذا الإطار تعد منظمة الإيكواس (ECOWAS) أو الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا، و من بين المنظمات الإقليمية التي فرضت نفسها في معادلة السلام في القارة الإفريقية، ذلك أنها كانت من دون شك السباقة إلى وضع أسس الأمن الجماعي الإقليمي في إفريقيا بأكملها وربما في العالم، و بالخصوص عندما عمدت إلى توسيع مهامها التي كانت اقتصادية في الأساس، لتشمل فض وتسوية النزاعات التي تنشأ بين دولها أو داخلها، وإقامة نظام أمني جماعي إقليمي خاص بها.

و الملاحظ، أنه عند تأسيس هذه المنظمة، كان الهدف الرئيسي من إنشائها هو تحقيق الطموح الرامي إلى خلق جماعة اقتصادية تتكامل فيها الدول الأعضاء، وحتى إن استطاعت المنظمة تحقيق إنجازات مهمة في هذا المجال، إلا أن الأزمات السياسية في المنطقة والحروب الأهلية والتنافس الدائم بين بعض دولها على الزعامة الإقليمية، عرقل بشكل كبير هذا الطموح و حد من أفقه، مما دفع بالدول الأعضاء إلى التفكير في توسيع مهامها، لتتولى إلى جانب قضايا الاقتصاد ومواضيع التنمية، إشكالية الأمن وقضايا السلام والدفاع المشترك أيضا.

ولقد كانت سنة 1990 حاسمة بالنسبة لتحول الجماعة إلى منظمة قادرة على التدخل دبلوماسيا من أجل التسوية السلمية للنزاعات، أو التدخل عسكريا في حال التهديد الخطير للأمن، والسير الحسن للمؤسسات واستقرار أعضائها، وحيث وجدت المنظمة نفسها في مواجهة سلسلة من النزاعات الأهلية المدمرة، بداية من ليبيريا سنة 1990، وانتهاء بالنزاع في مالي سنة 2012، وما يدل على أن المنظمة دفعت مرغمة إلى تولي مثل هذه المهام انطلاقا من هذه السنة، هو تدخلها في النزاع في ليبيريا كأول تجربة لها في ميدان حفظ وفرض السلام، من دون أن تتسلح في تلك الفترة بالنصوص والتشريعات اللازمة لإضفاء الشرعية على نشاطها.

بالنظر إلى كل ذلك، تحولت منظمة الإيكواس، إلى أول منظمة إقليمية في هذا المجال، ورغم الانتقادات الموجهة للجماعة، إلا أنها تظل أول تجربة وجهد من قبل منظمة إقليمية فرعية للقيام بعمليات عسكرية لحفظ السلام. وهو يعكس محاولة إفريقية للتصدي لحالة النزاعات التي تعرفها الكثير من دول المنطقة من دون انتظار المساعدة من رعاة السلام الخارجيين (الأمم المتحدة أو الدول الغربية الكبرى)، ولتجاوز موقف المتشائمين الذي قد يركز أكثر على محدودية فعاليته، فإنه يجب النظر إلى أن هذا التدخل يعد بمثابة حلول بديلة لبعض المشاكل الملحة المطروحة على الأمن في إفريقيا[x].

و يبدو أن إدراك الدول المؤسسة للجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا كان سريع الصلة للربط بين التنمية الاقتصادية والأمن الإقليمي[xi]، مما جعلهم يسارعون إلى تحصين منظمتهم الإقليمية بالتشريعات اللازمة، والهياكل الضرورية للاضطلاع بهذه المهمة. وهو ما سنتناوله من خلال مختلف الخطوات القانونية والمؤسساتية التي تعد بمثابة هندسة حقيقية للسلم والأمن في منطقة غرب إفريقيا.

وفي هذا المجال عرفت مجهودات الإيكواس وتدابيره تطورا ملحوظا، وذلك إنطلاقا من اللحظات الأولى لتأسيس الجماعة ووصولا إلى جانفي 2008 مع تبني برنامج الوقاية من النزاعات، ويمكن تقسيم جهود الجماعة في الدفاع والأمن من خلال هذا التطور الزمني إلى جيلين[xii]:

- يتمثل الجيل الأول في التدابير القانونية السابقة، أولا المعاهدة المؤسسة للجماعة في ماي 1975، الاتفاق الإطار بشأن عدم الاعتداء والمساعدة في الدفاع (ANAD)[xiii]، الذي تم التوقيع عليه في جوان 1977 وبروتوكول الدفاع المشترك (PAMD)[xiv] الذي تم التوقيع عليه في ماي 1981 ودخل حيز التنفيذ في عام 1986.
- الجيل الثاني يأخذ بعين الإعتبار مختلف النصوص المعتمدة في سياق تطور قانون الغرب إفريقي لمنع وإدارة وحل النزاعات، يتعلق الأمر هنا بمعاهدة الجماعة المعدلة في جوان 1993، والبروتوكول المتعلق بآلية منع وإدارة وحل النزاعات وحفظ السلام والأمن في 1999، والبروتوكول المؤرخ في ديسمبر 2001 حول الديمقراطية والحكم الراشد، المكمل لبروتوكول آلية منع وإدارة وتسوية النزاعات وحفظ السلام والأمن في ديسمبر 1999، واتفاقية الجماعة للأسلحة الخفيفة سنة 2006 في أبوجا، وإطار الوقاية من النزاعات الذي تبنته الجماعة في عام 2008.

لم تسمح الأدوات القانونية من الجيل الأول للجماعة بتبرير عملها العسكري والدبلوماسي لصالح السلام في منطقة غرب أفريقيا، و لهذا تم إيجاد الجيل الثاني، الذي يأخذ بعين الإعتبار اهتمامات زعماء دول غرب إفريقيا لصالح مسعى السلام والحد من النزاعات، بحيث توفر هذه التشريعات القانونية من الجيل الجديد المزيد من الضمانات للجماعة من أجل التدخل، ذلك لأنها تحدد بوضوح هيئات صنع القرار، وبالتالي الجهة المخول لها إتخاذ القرار بالتدخل من عدمه، وطبيعة هذا التدخل والأدوات الضرورية لذلك، وهذا أمر مهم، ثم الأساليب والإجراءات التي يجب اتباعها عند تدخل الجماعة في الدول التي تعاني من العنف.

وبفضل هذه المراجعة للقوانين والتشريعات، خاضت الجماعة عمليات عسكرية في الكوت ديفوار ولكن بقليل من الإثارة والجدل مقارنة بتدخلها العسكري الأول في ليبيريا، أو في سيراليون وغينيا بيساو.

وقد جعلت الجماعة من التدخل لإدارة الأزمات وفض النزاعات عقيدتها الأساسية، وانطلاقا من ليبيريا، و كوت ديفوار، مرورا بسيراليون وغينيا بيساو، ثم طوغو وغينيا كوناكري، ظلت تعليمات المنظمة من دون تغيير تقريبا، وهي ضرورة التدخل دبلوماسيا لإدارة النزاعات، وإن عجزت في ذلك فإنها ستلجأ إلى استخدام القوة، لذلك نجد أن الوسائط التي تعتمد عليها الجماعة من أجل التدخل في الأزمات والنزاعات في غرب إفريقيا هي: الطريقة السلمية التي تركن إلى الدبلوماسية والتفاوض، أو استخدام القوة بمختلف أشكالها، وتتحقق غالبا عن طريق إرسال قوات لحفظ السلام، أو فرضه في بعض الأحيان.

لقد غلبت الجماعة بشكل دائم الأسلوب الأول في حل الأزمات، التسوية السلمية للأزمة يمكن أن تتخذ أشكالا عديدة، أي شكل متعدد الأطراف مع إنشاء فريق إتصال، و يتكون من بعض الدول الأعضاء في الجماعة كما كان الحال في أزمات توغو وغينيا بيساو، ويمكن أيضا أن تتم المبادرة دبلوماسيا، على أساس ثنائي مع تعيين وسيط ، أو في إطار ما يعرف بالدبلوماسية الموازية، وقد انتهجت هذه الطريقة في حل الأزمة الغينية. ولكن على العموم غالبا ما

تبدأ عملية تسوية النزاع من قبل الجماعة من خلال توظيف السبل الدبلوماسية، قبل أن تقوم بدعمها في الأخير عند استعصاء النزاع باللجوء إلى استخدام القوة، وقد تلجأ في بعض الأحيان إلى استخدام الأسلوبين في آن واحدة، من أجل العودة إلى الوضع الطبيعي ما قبل نشوب النزاع، وهو ما وقع بالفعل عند تسوية نزاعات عديدة ،مثل النزاع في ليبيريا، و سيراليون وغينيا بيساو.

و بناء على التحولات الدولية الجديدة والضغوطات الدولية فيما يتعلق بحفظ السلام، أحدثت الإيكواس مجموعة من التعديلات على ميثاقها، والمهام الجديدة التي أنيطت بها والهياكل التي وظفت من أجل تحقيق تلك المهام الجديدة ، وهو ما أطلق عليه هندسة الإيكواس للأمن وحفظ السلام، و لهذا الغرض، أنشأت الجماعة عددا من المؤسسات والآليات الأمنية التي أسهمت في حل النزاعات، مما اكسبها شعبية باعتبارها المنظمة الإقليمية الفرعية الأكثر نجاحا في القارة الإفريقية، و تقوم هندسة الإيكواس للأمن وحفظ السلام على مجموعة من الهياكل المفصلية، التي تساعد على اضطلاع هذه المنظمة بدورها في ميدان الأمن وحفظ السلام[*].

و مما لا شك فيه أن زعماء الدول المنضوية تحت لواء الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا أو على الأقل جلهم، كانت نيتهم أن يجعلوا فعلا من مؤسسات الجماعة أداة حقيقية لبسط الأمن والاستقرار، والتخلص من نزاعات المنطقة اللامتناهية، وأن تلتفت دولهم إلى تحقيق التنمية والقضاء على الفقر، هذه النية يمكن لكل متتبع أن يلاحظها من خلال إخلاص هؤلاء في منح الجماعة مؤسسات قوية وواسعة النفوذ، بشكل يجعلها فريدة من نوعها في المنطقة الإفريقية، بل في دول الجنوب عامة، ومن ثم فإن أبسط طريقة لتقييم ما أنجزته هذه الجماعة في ميدان الأمن وحفظ السلام في إفريقيا الغربية، هو اختبار هذه الإنجازات على الأرض. وليس هناك أحسن من النزاع في مالي 2012 من أجل القيام بذلك. والنزاع في مالي كان اختبارا آخر لقدرة الإيكواس على الرد على التهديدات التي تواجه السلم والأمن في المنطقة.

IV. خلفية النزاع في مالي سنة 2012

تعود المظاهر الأولى لتفاقم للنزاع في مالي إلى يناير 2012 لتراكم مجموعة متنوعة من الأسباب الداخلية والخارجية، لا سيما بعد سقوط نظام معمر القذافي في ليبيا سنة 2011، حيث عادت على إثره إلى التراب المالي العديد من المجموعات المسلحة، ذات التوجهات المختلفة والأهداف المتباينة، وفي مقدمة هذه الجماعات نذكر الحركة الوطنية لتحرير الأزواد (MNLA)، وجماعة أنصار الدين، إلى جانب مجموعة أخرى من الجماعات المسلحة الإرهابية، يذكر من بينها تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي (AQMI)، وحركة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا (MUJAO) [xv].

وقد ساعد على انتشار هذه الجماعات في شمال مالي واستفحال الأوضاع الأمنية فيه، الإهمال والتهميش الذي ظلت المنطقة تعاني منه منذ اللحظات الأولى بعد الاستقلال، وهو ما شجع على ظهور المطالب الانفصالية من جديد، ورغبة المجموعات التارقية في تقرير مصيرها، وقد عمل الرئيس المالي السابق موسى تراوري في عام 1991، على وضع حد لتمرد مماثل للطوارق[xvi]، وعلى الرغم من اتفاقات السلام المتعددة التي وضعت حدا لانتفاضات الطوارق السابقة في مالي والتي توصل إليها هؤلاء بوساطة جزائرية لمرات عدة كان آخرها سنة 2006، إلا أن الطوارق الذين يقطن غالبيتهم في الجزء الشمالي من مالي لم يتخلوا يوما عن مطالبهم الداعية للاستقلال.

وأسفرت الاشتباكات العنيفة بين الجماعات المسلحة على اختلافها والحكومة المالية إلى سقوط قتلى من المدنيين، ولكن ما زاد الأوضاع سوءً هو الانقلاب العسكري الذي وقع في مارس 2012، على يد النقيب أمادو سانوجو الذي أطاح بالرئيس المالي المنتخب، أمادو توماني توريه وحل الدستور، وجاء الانقلاب أياما فقط قبل الانتخابات التي كانت مقررة في أبريل 2012، وقد برر قادة الانقلاب تصرفهم هذا بالأداء السيء للحكومة المركزية في حربها ضد الانفصاليين في شمال البلاد، كما نقموا عليها أنها لم تخصص الموارد الكافية لمحاربة المتمردين المتحالفين ضدها مع الجماعات الإرهابية والمتطرفين الإسلاميين.

و الجدير بالإشارة، هو أن النزاع في شمال مالي والمنحى الذي أخذه في أعقاب الانقلاب الذي وقع في مارس 2012، يعود بشكل كبير إلى تراكم مجموعة من الأخطاء والتجاوزات، إلى جانب الخلفيات التاريخية للعلاقة القائمة بين الحكومات المركزية المتعاقبة في باماكو، وسكان الأقاليم الشمالية ذات الغالبية التارقية، و الأكيد أن الأزمة الأخيرة في مالي ما هي إلا نتيجة عن المعاملة السيئة لسكان الشمال من قبل قوات الأمن وتجاوزاتها المتكررة، إلى جانب عجز الحكومة على تحقيق التنمية في تلك المناطق والقضاء على التهميش فيها. وبالتالي عدم الامتثال للالتزامات الواردة في اتفاقيات السلام المختلفة بين الطرفين، التي تمت برعاية جزائرية تعود آخرها إلى سنة 2006 [xvii]. يضاف إلى جانب ذلك، السلوك المهادن والمتسيب للحكومة في التعامل مع التطورات الحاصلة في شمال البلاد وعجزها عن استغلال المعلومات الواردة من هناك والتصدي لتلك التحديات[*]. ناهيك عن التهاون الواضح في مواجهة نشاط القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي ومهربي المخدرات، والاستخدام غير الشرعي للمساعدات الدولية المقدمة للشمال.

سوء إدارة هذه الأزمة، من قبل السلطات المالية في الشمال، واحدا من الأسباب التي قدمها المجلس العسكري بقيادة أمادو سانوغو للانقلاب على الرئيس أمادو توماني توري، معلنا بعد ذلك على حل كل مؤسسات الجمهورية، وتأسيس هيكل جديد يسمى: المجلس الوطني لاستعادة الديمقراطية وإصلاح الدولة (CNRDRE) [xviii]. و هو ما أدى إلى إستفادة المتمردين بعد الانقلاب من الفراغ في السلطة، والأوضاع العامة في البلاد، حيث قاموا بالاستلاء والسيطرة على مساحات واسعة في شمال البلاد، وفي ظرف وجيز استطاعت الحركة الوطنية لتحرير الأزواد (MNLA) بسط سيطرتها على ثلاث مدن في شمال البلاد، هي تمبكتو، غاو وكيدال.

و مع تقدم الجماعات المسلحة نحو جنوب البلاد واستيلائها على بلدة كونا Konna في 3 جانفي 2013 تأكد للمجتمع الدولي أن غايتها لم تعد فقط السيطرة على شمال البلاد (بلاد الأزواد)، بل الهدف هو أوسع من ذلك، وزاد اليقين بخاصة مع تراجع الجماعات المتمردة في الشمال أمام المجموعات الإرهابية، واتخاذ هذه الأخيرة لهم كغطاء فقط، وقد أدان المجتمع الدولي، وفي مقدمته دول الجوار والدول العضوة في الإيكواس الوضع في مالي. وقد سهل هذا التقدم نحو الجنوب من طرف المجموعات الإرهابية مهمة السلطات في مالي لإقناع مجلس الأمن والمجتمع الدولي للحصول على تفويض بطرد هؤلاء من المنطقة. وجعل من تبرير التدخل الفرنسي في إطار عملية سيرفال SERVAL مهمة سهلة للغاية.

و على العموم، فإن تعقيد الوضع في شمال مالي يكمن في طبيعة التهديد المتعدد الجوانب للسلام والأمن الدوليين، كما يجب إضافة الوضع الإنساني المتدهور، والجمود في المفاوضات بين المتمردين في الشمال والسلطات في باماكو، و هذا الواقع المقلق، إلى جانب الخوف من أن يتحول شمال مالي إلى "ملاذ للإرهاب الدولي" هو ما يفسر في الأساس قرار مجلس الأمن الدولي الذي أذن بنشر قوات (MISMA) في ديسمبر 2012 والذي سارع بتوسيعها لتصبح مهمة للأمم المتحدة للاستقرار (MINUSMA) في مالي في أبريل 2013.

٧. تفاعل الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا مع النزاع في مالي

كما سبق الإشارة له، سارعت الجماعة إلى اتخاذ بعض التدابير لإنهاء الصراع في مالي، وحتى وإن وجه البعض انتقادا للجماعة على طريقة أدائها، كونها حسب هؤلاء لم تتخذ التدابير اللازمة لإنهاء الأزمة، إلا أن هناك أيضا-وبالمقابل - اعتراف عام بأن هذا التجمع الإقليمي قد نجح رغم كل النقائص التي يعاني منها، في تبني تدابير إيجابية في محاولة لإحلال السلام في مالي. و يعد تدخل الإيكواس في النزاع الذي وقع في مالي، فرصة لتقييم أداء هذا التجمع الإقليمي في ميدان الأمن وحفظ السلام، ومناسبة لاختبار الترسانة الكبيرة من التشريعات والمؤسسات التي وجدت من أجل تحقيق ذلك، بالإضافة إلى أنه يمثل فرصة لتقييم علاقة هذا التجمع بالهياكل الدولية الأخرى المهتمة بأمر الأمن والسلم في العالم وفي إفريقيا، ومدى قدرة الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا على التكيف مع التحولات الدولية الحاصلة منذ بداية الألفية الجديدة.

و لقد كانت الإيكواس سباقة إلى استنكار ما حصل في مالي، سواء التمرد العسكري في الشمال، الذي قاده الانفصاليون التوارق، مدعومين بالمجموعات الإرهابية، أو الانقلاب العسكري الذي أطاح بحكومة الرئيس أمادو توماني توري الشرعية، حيث ندد الرؤساء الأفارقة المجتمعون في قمة مصغرة بأبيدجان بالانقلاب، وطالبوا بعودة النظام الدستوري في أجل لا يتجاوز 72 ساعة، طبقا لأحكام بروتوكول 2001 للحكم الرشيد والديمقراطية، و الذي تم بموجبه تعليق عضوية مالي في أجهزة الجماعة، إلى جانب فرض عقوبات على زعيم الانقلاب، وحضر على المبادلات عبر الحدود مع مالي، ومنعها من الوصول إلى بعض الموانئ الإفريقية، على المحيط الأطلسي[xix].

هذا وقد تبنت كل من الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا والاتحاد الإفريقي منذ البداية مسعى الوساطة والتسوية السلمية للأزمة في مالي. حيث اعتبرت منذ البداية أن الأزمة في مالي تعد انتهاكا خطيرا للمواثيق والقوانين التأسيسية لكل من الجماعة والاتحاد الإفريقي حيث تخل باحترام ووحدة وسلامة أراضي الدول الأعضاء والنهي عن الانقلابات. تحقيقا لهذه الغاية، سهلت الجماعة بدعم من الاتحاد الأفريقي، محاولة تحقيق التسوية السياسية للأزمة من خلال عملية وساطة السلام التي تولاها رئيس بوركينا فاسو السابق "بليز كومباوري"، الذي دعا إلى حوار سياسي وطني بين جميع أطراف الأزمة وتنظيم انتخابات ديمقراطية في أبريل 2013 من أجل العودة إلى الحكم الدستوري. وقد أيدت مسعى الجماعة ومهمة الوساطة من أجل السلام دول غير عضوة في الجماعة، بما في ذلك موريتانيا والجزائر.

من الملاحظ من خلال تتبع تطور النزاع في مالي وتعامل الإيكواس معه، هو غياب ولو بشكل علني الصراع التاريخي بين الأقطاب أو القوى الكبيرة داخل الجماعة، تلك القوى الطامحة للعب دور المهيمن. فإذا كانت الحساسيات بين نيجيريا والكوت ديفوار أو السنغال تظهر بوضوح عند تدخل فريق المراقبين العسكريين (ECOMOG) في نزاع ليبيريا أو سيراليون[*]، فان تدخل الجماعة في النزاع المالي يكاد يخلو من هذه الاعتبارات، وهذا ما يثير التساؤل. لأنه كان يفترض أن غياب هذه الخلافات والحساسيات بين الدول الفاعلة في الجماعة سيؤدي إلى إنجاح مسعاها الرامي إلى حل النزاع في مالي، ولكن ذلك لم يحصل.

و في الواقع، هذه الخلافات تركت مكانها لنوع آخر من التجاذبات، التي عطلت بشكل كبير أداء الجماعة في هذا النزاع. حيث انقسمت مواقف الدول العضوة بين من ينظر إلى كل الحركات التي حملت السلاح وتمردت على أساس أنها جماعات إرهابية، كما هو الحال بالنسبة للنيجر مثلا، وبين من يرى أنه يجب التفريق بين الحركات الإرهابية وجماعات المتمردين من التوارق، وهو موقف جل الأعضاء.

وقد واجه نظام الإنذار المبكر للجماعة إنتقادات لعدم فعاليته، في كونه يجب أن يكون سابقا للأزمة، كما أن استمرار الجماعة في إعطاء مسؤولية للدول غير المستقرة ،التي لديها تاريخ من الحروب الأهلية ساهم في إحداث خلل في آلياتها، و قدرة المرصد على جمع ونشر المعلومات المهمة على هذه الحكومة سوف يتأثر سلبا، لأن الحكومات في تلك الدول لن تسمح بجمع كل المعلومات، وقد تحد من عمل هذا النظام، كما أن نظام الإنذار المبكر يفتقر أيضا إلى قدرات التكامل مع المؤسسات الأمنية الأخرى، داخل مؤسسات الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا.

لذلك يعد عدم قدرة الجماعة على منع الانقلاب ، تأكيدا على حقيقة أنها لا تزال طرفا لا يقوم في الغالب إلا بمهمة الاستجابة، وليس استباق النزاعات، ذلك أنه من الواضح أن الإيكواس قد فشل في الاستفادة من نظام الإنذار المبكر (ECOWARN) لمنع النزاع في مالي، بالرغم من توفر العديد من المؤشرات التي كانت تؤكد على أن النزاع في طريقه إلى التصعيد، وأن الحكومة المركزية في باماكو عاجزة تماما عن التحكم في الأوضاع، و كان هناك بالتالي حاجة لأن تتخذ الجماعة التدابير اللازمة التي يمكن أن تحتوي المشكلة في مراحلها المبكرة، ولكن هذا لم يحصل.

وعليه، فإنه على الرغم من أن الجماعة اتخذت بعض التدابير، إلا أنها لم تكن استباقية بما فيه الكفاية للتعامل مع الأزمة وإنهائها، و كما ذكر ، فقد فشلت في منع الانقلاب، وكان تجاوبها مع الأزمة متأخرا بعد أن خرج عن نطاق السيطرة.

أدى توجس البعض من الممارسات العنيفة والتجاوزات من قبل جنود الإيكواس بناءا على تدخلاتها السابقة في كل من ليبيريا وسيراليون، إلى خلق صورة نمطية لدى البعض، أدت إلى ترسيخ حالة غياب الثقة في أداء الجماعة من قبل أطراف مختلفة، حيث شكل هذا الواقع أحد العراقيل التي وقفت في وجه التدخل الفعلي لمنظمة الإيكواس، و لذلك فإتخاذ الجماعة القرار بالتدخل في مالي عسكريا لوضع حد لتقدم المعارضة نحو باماكو، وتحرير شمال البلاد من المسلحين والجماعات الإرهابية، لم يكن سهلا ولم يكن ليحضى بدعم سريع من الأمم المتحدة، على الرغم من موافقة الاتحاد الإفريقي السريعة، ودعم بلدان من غرب إفريقيا ودول إفريقية أخرى، حيث كانت هناك مخاوف من أن وجود قوات مسلحة للإيكواس في مالي، من شأنه أن يزيد الوضع سوءا وتعقيدا.

و بناءا على ذلك، لم تكن السلطات المالية المؤقتة ولا المعارضة مرتاحة لفكرة تواجد هذه القوات في البلاد، و ما يفسر ذلك هو أن معظم الأطراف الفاعلة والمراقبين والدبلوماسيين كانوا يعتقدون أن التدخل من قبل الجماعة سيكون له تأثير سلبي، وحذروا من أن عملية عسكرية إقليمية من المرجح أن تؤدي إلى زيادة الخسائر في صفوف المدنيين، وتؤدي إلى حالة من العدوى لظاهرة التطرف والنزاع قد تتسع إلى باقي دول الجوار[xx]. و حجة هؤلاء مقنعة جدا، ذلك أن في اعتقادهم، قيادة القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، ستتخذ من التدخل الأجنبي في مالي دليلا إضافيا من أجل تجريم التدخل الخارجي، ولا سيما إذا كان تحت إشراف فرنسا أو الولايات المتحدة، ومحاولة لتبرير تواجدها، وما تقوم به في المنطقة من عمليات إرهابية[xxi].

وحتى الأمين العام للأمم المتحدة "بان كي مون" عبر عن مخاوفه فيما يتعلق بتفويض عسكري في مالي، تحت راية الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا، عندما قدم تقريره في 28 ديسمبر 2012 إلى مجلس الأمن الدولي ذكر أن: " أي تدخل عسكري في شمال مالي لا يتم الإعداد له جيدا وتنفيذه على أكمل وجه، قد يزيد من تردي الوضع الإنساني، الذي هو في الأصل هش بالفعل، وقد يؤدي أيضا إلى انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان"[xxii]. إلا أن مجلس الأمن، سمح في نهاية المطاف بموجب الفصل السابع بإرسال بعثة دولية لدعم مالي تحت قيادة إفريقية (MISMA)لفترة أولية مدتها سنة واحدة. وعلاوة على ذلك، فإن مختلف الحركات الإسلامية المسيطرة على شمال مالي

وحتى جانفي 2013، كانت تمتلك الموارد المالية والمادية الهائلة التي تتجاوز القدرة العسكرية للجماعة نفسها. وهو ما زاد من صعوبة مهمة الإيكواس.

و لقد ثبت أن غياب أفق قريب لتسوية سياسية للأزمة، هو الذي جعل من التدخل العسكري في شمال مالي الحل الأخير للوقوف في وجه الجماعات المسلحة، ووضع حد للانتهاكات الممارسة في تلك المناطق واستعادة النظام، و في ديسمبر 2012 وافقت الأمم المتحدة (UN)، على نشر الجماعة وبدعم من الاتحاد الإفريقي قوة تدخل عسكرية منسقة لاستعادة شمال مالي (MISMA). ولكن معارضة خطة الجماعة للتدخل العسكري من قبل الحكومة الانتقالية في مالي، تحت ضغط المجلس العسكري، أدى إلى استقالة رئيس الوزراء، وتعيين رئيس وزراء جديد، وهو ما أخر انتشار هذه القوات على الأرض.

كان الخيار المفضل للجماعة على الرغم من تبنيها لمبادرة السلام، هو الحل العسكري للأزمة وبخاصة في شقها المتعلق بالتمرد الحاصل في الشمال وبروز دور الجماعات المتشددة كفاعل رئيسي فيه. ولكن جميع الأطراف السياسية الرئيسية في مالي، بما في ذلك الرئيس المخلوع، و المجلس العسكري والحكومة المؤقتة، رفضت قبول الخيار العسكري الذي اقترحته المنظمة. الأمر الذي جعل المنظمة عاجزة عن حل الأزمة في مالي، عندما وقفت القيادة السياسية والعسكرية في البلاد بحزم ضد انتشار قوات الإيكوموج، وهو ما زاد من تأخر وطول الفترة الزمنية التي تطلبها اتخاذ المنظمة الإقليمية لقرار التدخل، بينما كان من اللازم بل من الواجب أن يكون تدخلها سريعا وقادرا على العمل بشكل مستقل، خدمة للقضايا التي تهم أمن واستقرار البلدان الأعضاء، وذلك حتى تمنع القوى الكبرى من التدخل في شؤونها الداخلية، و هذا التأخر والتردد في اتخاذ القرار بشكل سريع وانتظار طويل لموافقة الأمم المتحدة، هو الذي سمح للطرف الفرنسي أن يتدخل لينقذ الوضع -أو على الأقل هذا ما يبدو عليه الحال، علما أن التدخل الفرنسي في مالي تم دون تزكية مسبقة من طرف الأمم المتحدة، وأن ذلك لم يتم إلا لاحقا.

كما يمكن أن يعزى اللوم على التأخير في التدخل، إلى فشل الجماعة الاقتصادية لغرب إفريقيا والاتحاد الإفريقي لتوفير المعلومات المطلوبة، التي تحتاجها الأمم المتحدة للموافقة على إجراءات التدخل، وهو ما يؤكد من أن: " تأخر الدعم الدولي يعود إلى عدم وجود معلومات كافية بشأن هيكل البعثة المقترحة، وقدرة المشاركين للقيام بها" [xxiii]. فشل الجماعة في تحديد الأهداف المطلوبة والتدابير الممكنة لنشر قوات على الأرض، يدفع إلى الاعتقاد بغياب أو عجز الجماعة عن التحكم الجيد في الخبرات الفنية المختصة لتحسين استراتيجيات الاتصال. وهذا ما يفسر ما عرفته الجماعة من صعوبة كبيرة في التواصل من أجل إبلاغ المجتمع الدولي بأهدافها، فيما يتعلق بالتدخل العسكري في مالي، وقد كان هذا أيضا نقطة ضعف أخرى من جانب الجماعة، أدى إلى تأخر الأمم المتحدة في منح المنظمة السلطات اللازمة لنشر قواتها في المنطقة.

ولكن من الخطأ الاكتفاء بإرجاع فشل التسوية السلمية للنزاع في مالي إلى غياب الإجماع حول شخص المفاوض الرئيسي باسم الإيكواس. ذلك أنه على عكس هذا الطرح، استطاع هذا الأخير أن يقنع قائد الانقلاب بأهمية العودة إلى الحياة السياسية الدستورية والانسحاب من السلطة، إلا أن فشله في تسوية النزاع في شقه المتعلق بالتمرد في الشمال قد يعود إلى أن الجماعات المتمردة هي قوية جدا وعنيفة ، إلى حد أنه من غير المرجح أنها كانت ستجنح إلى المحادثات وتضع سلاحها، و على الرغم من أنه كان ينظر لمفاوض الجماعة بعين الريبة، إلا أنه حاول إعادة النظام الدستوري إلى الدولة التي تعاني من النزاعات، ولكن فيما يتعلق بالجماعات المتمردة فالأمر أكثر صعوبة، أن دوافع هذه الجماعات مختلفة، بعضها تحركه الرغبة في الاستقلال، وغيرهم يحاول فرض الشريعة عبر إقامة دولة إسلامية،

بل ومنهم من يعمل لصالح أطراف خارجية و بأجندات خارجية، و هو ما جعل من العمل العسكري آخر الحلول، التي صارت أمرا لا مفر منه.

الملفت للانتباه، هو أن أنجح التدخلات التي قامت بها الجماعة من قبل في كل من ليبيريا وسيراليون، وبرغم الانتقادات التي وجهت إلى تصرفات جنود الإيكوموج في الميدان وتجاوزاتهم، لم يتم بموافقة أممية بل تزكية هذه الأخيرة جاءت متأخرة. ولكن ما يهم في الأمر هو أنها في الأخير استطاعت أن تجلب الاستقرار لهذه الدول، التي مزقتها الحروب الأهلية، دون أن تنتظر الضوء الأخضر من الهيئة الأممية.

و لقد كان بإمكان الجماعة التدخل، والعمل من تلقاء نفسها في الحالات التي يظهر لها فيها ضرورة استباق التطورات المأساوية للنزاع، واحتمال تعقده وانتشاره ، ولما ترى أنه يمكن الاستغناء عن الموافقة الأممية للتدخل عسكريا في الوقت المناسب، إلا أنها لم تفعل، واستمرت تنتظر هذه الموافقة إلى أن تطور النزاع بشكل يفوق قدرة هذه الدول على التعامل معه بمفردها، وهنا ظهر الدور الفرنسي لتسوية النزاع في مالي.

و يمثل عدم وجود توافق في الآراء بين الدول الأعضاء بشأن ما ينبغي عمله والخلافات بين الجيش المالي، وكذلك المواطنين على ضرورة وجدوى التدخل العسكري، أيضا خللا حقيقيا تسبب في جلب المزيد من الفوضى والفشل إلى دولة مالي.

وقد لاحظ بعض المهتمين بالشأن المالي، أنه كان هناك طوال الأزمة عدد محدود من اجتماعات القمة على أعلى المستويات، ولكن لم تسفر تلك الاجتماعات عن أي تقدم ملموس بغية تسوية النزاع، الأمر الذي يدل في اعتقادهم على غياب رؤية واضحة من قبل الجماعة، وبالتالي إلى عدم وجود استراتيجية واضحة من جانبها لحل المشكلة في مالي[(xxiv)].

و ساهمت كل هذه النقائص و كل من جانبه في إطالة أمد الأزمة، وفتح الباب أمام تدخل القوى الدولية من خارج المنطقة، وهو ما كان له تأثير سلبيًا على تدخلها في النزاع المالي، مما جعلها غير قادرة على "حفظ ماء الوجه" لو لا المساعدة التي تلقتها من شركاء استراتيجيين آخرين (الولايات المتحدة،وفرنسا، والأمم المتحدة، و الاتحاد الإفريقي ، والاتحاد الأوروبي)، بل لم يكن تدخل الجماعة لينجح من دون دعم دولي، فبالإضافة إلى حاجتها إلى المساعدات المالية واللوجستية، فإن تحركاتها ظلت دائما رهن شرعية قرارات كل من الاتحاد الإفريقي والأمم المتحدة، وهو أمر لم يكن يحقق دائما ما كانت تصبو إليه وتنتظر[(xxv)].

وقد حرمت التحديات المالية التي تواجهها دول الجماعة الاقتصادية من قدراتها كمنظمة إقليمية فرعية. حيث أدى ذلك إلى التأثير سلبا على نشاط (ECOMOG) والتقليل من قدراتها، كما هو الحال بالنسبة للنقل والمشاكل اللوجستية، التي تؤثر سلبا على عملياته وسرعة تنقله إلى الميدان، كما كان الحال عليه في النزاع في غينيا وغينيا بيساو.

و قد يكون أداء الجماعة، أكثر نجاعة لو كانت مستقلة عن التدخل الدولي، بحيث لا تضطر إلى الاعتماد على المساعدات المالية من المجتمع الدولي، ومن بعض الدول الغربية بالتحديد[(xxvi)]. ذلك أن هذا الاعتماد هو الذي يفتح الباب أمام التدخل الخارجي، الذي يقلل من دور الجماعة في حل النزاعات، بل ويقزمه. ما من شك في أنه عندما يعتمد الأفارقة بشكل مفرط على المساعدات الخارجية، فإن فرصهم في النجاح تصبح محدودة وأكثر تعقيدا. بينما إذا كان هناك توافق في الآراء بين الدول الأعضاء في الجماعة فإن ذلك من شأنه أن يساعدهم على تحقيق الاكتفاء الذاتي.

و يظهر أن المشكل يكمن في الأصل في طبيعة هذا الدعم، الذي لم يكن مخلصا على الإطلاق لحرية عمل الجماعة، و يدرك الجميع أن ما كانت الجماعة في حاجة إليه هو الدعم اللوجستي، الذي كان سيسمح بتدخل أسرع وأنجع في الأزمة المالية، لأن أهمية هذا الدعم ضرورية بالنسبة لدول تعاني في الأصل من مصاعب مالية جمة، ومن ضعف كبير في التجهيزات والعتاد العسكري، وبالأخص النقل العسكري للقوات المسلحة. لكن الجماعة لم تحضى بذلك الدعم، وقد استمرت في انتظاره لمدة طويلة، وهو ما زاد من تفاقم الأزمة وتعقيدها وانتشارها. بينما كان التدخل الفرنسي في إطار عملية سيرفال أكثر حضا بالرغم من أن الأمر هنا يتعلق بدولة كبرى تحتكم على كل مقدرات القوة والعتاد، ومع ذلك لقد حظيت بالمزيد من التضامن والدعم الدولي المادي والسياسي، بشكل مثير للجدل والريبة.

من أوجه هذا الدعم، مساهمة الولايات المتحدة إلى جانب دول غربية أخرى بشكل معتبر على المستوى العملياتي في مساندة "عملية سيرفال" خاصة من الناحية اللوجيستكية[*]. وعلى الرغم من كل ما يقال عن التنافس الأمريكي الفرنسي في منطقة الساحل، إلا أن هذه الأخيرة لم تتردد في تقديم 180 طنًا من الوقود، ونقل حوالي 700 طن من المعدات لصالح الجيش الفرنسي، بالإضافة إلى دعمها بـ 600 جندي أمريكي[xxvii].

السؤال الذي قد يطرحه أبسط المتتبعين للأوضاع، هو لماذا لم تقدم نفس المساعدات للجماعة من أجل وضع حد لتمرد الشمال وتقدم الحركات الإرهابية نحو الجنوب؟

من الواضح أن الدول الفاعلة في المنظمة الأممية التي ترددت كثيرا قبل أن تعطي موافقتها على إرسال قوات (MISMA) إلى الميدان، وتشكيك بعض الدول الحليفة لها في المنطقة وفي مقدمتها كوت دي فوار لم يكن عفويا، فقد امتنعت عن التدخل في النزاع المالي، حتى يصل هذا الأخير إلى مستوى من النضوج (التعفن)، ليصبح تدخل فرنسا في هذه الحالة تدخلا منقذا، ويتحرج كل من كان يتخوف من عودة فرنسا الاستعمارية إلى المنطقة من أن يبدي معارضته لتدخلها، ويقف في وضع من "يستجير من الرمضاء بالنار".

بناءا على ما سبق من غير العدل أن توجه الانتقادات إلى الجماعة بالفشل والعجز، وهي التي تعرضت إلى أخطر عمليات التضييق المقصود والمدروس من أجل إحباط أي دور لها في تسوية النزاع في مالي.

خاتمة

لقد تبين أن تقييم فعالية الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا في إدارة نزاعات المنطقة وكنموذج لذلك إدارتها للنزاع في مالي منذ 2012، قد توصل بوساطة هذا البحث إلى استنتاج أن الأزمة في مالي تعود إلى غياب الحكم الرشيد، و تهميش العنصر التارقي في الشمال والتطرف الديني باسم المتمردين الإسلاميين الذي ظهر دورهم جليا في وقت لاحق في تأجيج الأزمة، وقد أظهرت الدراسة أن الجماعة قد وجدت صعوبة كبيرة في وضع حد للأزمة ، بالنظر إلى طول الفترة الزمنية التي استمرت فيها، رغم أنها استطاعت أن تحقق نجاحا نسبيا، بعد أن تمكنت من إعادة نظام الحكم الدستوري إلى البلاد. و أن دخول فرنسا على خط الأزمة لمساعدة الجماعة يدل على عجز هذه الأخيرة في حل الأزمة بمفردها.

كما يجب الإشارة إلى مجموعة أخرى من العراقيل التي أصبحت تحد من فعالية الجماعة، وتمثل أحد التحديات الجديدة أمامها، الخطر المتنامي الذي أصبحت تمثله الأخطار الأمنية الجديدة بما فيه الإرهاب وتجارة السلاح والمخدرات وبقية الجرائم العابرة للحدود.

بقي القول أن الأزمة المزدوجة السياسية والأمنية في مالي سمحت بالوصول إلى ملاحظة، أن فعالية الجماعة، لم تكن في المستوى المطلوب، إلا أنه مع ذلك، هناك حاجة للاعتراف بأن الجماعة استطاعت أن تحقق نجاحا.

ومن باب الإنصاف يجب أن نذكر في الأخير أن طبيعة المعطيات الدولية والإقليمية وتردد المجتمع الدولي قد ساهم وبشكل حتمي في التقليل من أداء الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا في إدارة النزاع المالي. وبالتالي يتضح جليا أن عبارة "حلول إفريقية لمشاكل إفريقية"، لم يتم العمل بها، بل كانت شعارا أكثر منه واقعا تسعى الدول الكبرى إلى تكريسه عند تسوية النزاعات التي تلم بالقارة، مادام ليس في وارد سياستها الابتعاد حقيقة عن المنطقة، وإطلاق يد الأفارقة فيها.

الهوامش:

(*) نعني بتسوية النزاع conflict settlement التوصل إلى اتفاق بشأن بعض القضايا المحددة – من خلال الوسائل السلمية السياسية مثل المفاوضات والوساطة، أو القانونية مثل التحكيم والقضاء بين أطراف النزاع، أو حتى الوسائل العسكرية القسرية دون معالجة الجذور العميقة للنزاع.

(i) يمكن مطالعة: محمد سامي عبد الحميد. " قانون المنظمات الدولية، الأمم المتحدة." الطبعة التاسعة. الإسكندرية، مصر: منشأة المعارف. 2000.

(ii) Suyash Paliwal. "The Primacy of Regional Organizations in International Peacekeeping: The African Example." Virginia Journal of International Law. Vol. 51, p. 216-217.

(iii) Kiho Cha. "Humanitarian Intervention by Regional Organizations under the Charter of the United Nations." Seton Hall Journal of Diplomacy and International Relations. Summer/Fall 2002, p. 135. http://www.isn.ethz.ch

(iv) Terry M. Mays. « African Solutions for African Problems: The changing face of African-mandated peace operations." The Journal Of Conflict Studies. Vol 23, N°1, 2003, p. 107.

(v) Document des Nations Unies A/52/871 et S/1998/318, Les causes des conflits et la promotion d'une paix et d'un développement durables en Afrique : Rapport du Secrétaire général, 13 avril 1998, paragraphe. 41. In: Eric G. BERMAN, Katie E. SAMS. « Peacekeeping in Africa: Capabilities and Culpabilities. » Genève : Institut des Nations Unies pour la recherche sur le désarmement et Institute for Security Studies, 2000.

(*) وهي ثلاث برامج على النحو التالي:

- برنامج المساعدة التدريبية للعمليات الطارئة الإفريقية ACOTA (Africa Contingency Operations Training Assistance)
- برنامج حفظ السلام الإقليمي في إفريقيا ARP (Africa Regional Peacekeeping) الذي يدرب، يجهز، ويساعد الجنود الأفارقة في جهود حفظ السلام المحلية.
- وبرنامج التعليم والتدريب العسكري الدولي IMET (International Military Education and Training). حيث يلاحظ ارتفاع أعداد المكونين من خلال البرنامج خلال السنوات الأخيرة في ظل ارتفاع الميزانية المخصصة لدول جنوب الصحراء داخل البرنامج، وهي الميزانية التي كانت تبلغ حوالي 20.6 مليون دولار سنة 2008 لتصل إلى 33 مليون دولار خلال عام 2012.

(vi) Terry M. Mays. Op. Cit, p. 107.

(vii) أنظر: ناصف يوسف حتي. "النظرية في العلاقات الدولية." بيروت: دار القارئ العربي. ط1. 1985. ص: 172-174.

(viii) David J. Myers. Ed. « Regional Hegemons: Threat Perception and Strategic Response » Boulder: Westview, 1991, p. 3.

(ix) Miriam Prys . « Developing a Contextually Relevant Concept of Regional Hegemony: The Case of South Africa, Zimbabwe and "Quiet Diplomacy". » www.giga-hamburg.de/workingpapers N° 77 May 2008, p. 7.

(x) Michelle Pitts. «Sub-Regional Solutions for African Conflict: The ECOMOG Experiment.» The Journal of Conflicts Studies. Vol 19, N° 1, 1999. https://journals.lib.unb.ca

(xi) Katharina P. Coleman. "International Organisations and Peace Enforcement; The Politics of International Legitimacy." New York : Cambridge University Press. 2007, p. 74.

(xii) Maurice Mahounon. « Les interventions de la CEDEAO en Afrique de l'Ouest : Conséquences et Perspectives. » Dissertation soutenu à la faculté de droit de l'université de Maastricht. Avril 2014, pp. 74-109.

(xiii) ANAD : Accord Cadre de Non- Agression et d'Assistance en matière de Défense.

(xiv) PAMD : Protocole d'Assistance Mutuelle en matière de Défense.

(*) من أجل المساهمة إذن بشكل عملي في إدارة النزاعات في المنطقة والتكيف مع كل المعطيات السابق ذكرها، تقوم هندسة الإيكواس للأمن وحفظ السلام على مجموعة من الهياكل المفصلية التي تساعد على اضطلاع هذه المنظمة بدورها في ميدان الأمن وحفظ السلام:

- **مجلس الوساطة والأمن (Mediation and Security Council) (MSC).**
- **مجلس الحكماء (Council of Elders) (CE) .**
- **نظام الإنذار المبكر (ECOWARN: Ecowas Early Warning and Response Network) ((ECOWARN):** جاء إلى حيز الوجود بعد أن أدركت دول الجماعة فشلها في استباق النزاعات قبل أن تندلع. يركز نظام الإنذار المبكر على رصد المؤشرات الدالة على وجود نزاعات محتملة في الدول الأعضاء قبل أن يتم مراقبتها من قبل لجنة الجماعة. تتم عملية الرقابة والمتابعة عبر مكاتب مراقبة وإنذار مسبق موزعة عبر المناطق الجغرافية الأربع للجماعة.

- **قوات الاحتياط للجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا ((ECOWAS Standby Forces أو.(ECOWAS Monitoring Group)** : تدخل قوات الإيكوموج في إطار الرؤية العسكرية الجديدة للجماعة التي تركز على ضرورة تحديد وبناء وتنظيم والحفاظ على قدرتها المستقبلية في حفظ السلام وتقديم المساعدات الإنسانية، وبلوغ مستوى الاكتفاء الذاتي في مجالات نقل القوات والدعم اللوجستي من أجل التعامل الجيد مع الأزمات الإقليمية الداخلية أو الخارجية أو التهديدات التي يتعرض لها السلام والأمن، بما في ذلك التهديدات الإرهابية والبيئية.

(xv) David J. Francis. "The regional impact of armed conflict and French intervention in Mali." Norwegian Peacebuilding resource centre Report. April 2013, p. 3.

(xvi) Isaline Bergamaschi. "French Military Intervention in Mali: Inevitable, Consensual yet Insufficient." Stability: International Journal of Security and Development, I 2013, 2(2): 20, pp. 1-11

(xvii) Kristine Hauge Storholt, « Lessons learned from the 1990-1997 Peace Process in the North of Mali », International Negotiation, N° 6, 2001, pp. 331-356.

(*) الحكومة في باماكو كانت على اطلاع بكل ما يحدث في شمال البلاد، حيث كانت على دراية بما كانت تبيته الجماعات الانفصالية من استعدادات، بل هناك من يقول أنها كانت على علم مسبق قبل ستة أشهر بالنقاشات التي كانت تدور بين هذه الجماعات. للمزيد يمكن مطالعة:

Patrice Gourdin, « Géopolitique du Mali : un État failli? », Diploweb, 23 septembre 2012 . http://www.diploweb.com

(xviii) Isaline Bergamaschi. Op. Cit.

(xix) Simon Haysom. « Security and humanitarian crisis in Mali, the role of regional organisations in Mali. » HPG Working Paper. Humanitarian Policy Group. 2014, p.4.

(*) لم يكن خافيا الخلافات في صفوف الجماعة حول إدارة الأزمة في سيراليون أو في ليبيريا مثلا، حيث لم يكن لدى جميع الدول الأعضاء في الجماعة نفس الرؤية حول كيفية حل الأزمة وخاصة حول الدور الذي يلعبه فريق ECOMOG.

(xx) Alexis Arieff, Kelly Johnson. "Crisis In Mali." CRS Report for Congress. August 16, 2012, p.09. http://fpc.state.gov/documents/organization/198097.pdf

(xxi) Paul Rogers. « Mali: The risk of intervention." Monthly Global Security Briefing. Oxford research group. http://www.oxfordresearchgroup.org.uk/publications/middle_east/mali_risk_intervention

(xxii) Maurice Mahounon. Op. Cit, p. 263.

(xxiii) Alexis Arieff, Kelly Johnson. Op. Cit, p. 9.

(xxiv) Bakary Sambe. "The Crisis in Mali: Origins, Developments and the Impact on the Sub-Region." KAS INTERNATIONAL REPORTS. 12/2012. http://www.kas.de _33072-544-2-30.pdf?130828104827 p.128, (تم تصفحه في 2015/10/10).

(xxv) Sebastian Sperling. "ECOWAS in Crisis Mode Strengths and limits of regional security policy in West Africa." PERSPECTIVE | REGIONAL SECURITY POLICY IN WEST AFRICA. February 2011, p.2. http://library.fes.def (تم تصفحه في 2015/09/05)

(xxvi) Peter Wallensteen, Anders Bjurner. "Regional Organizations and Peace-making: Challengers to the UN?" London: Routledge. 2014, p. 146.

(*) يجب الإشارة إلى لجوء فرنسا إلى نقل حوالي 75% من معداتها العسكرية واللوجستية من خلال طائرات مستأجرة و25% تم نقلها من طرف دول حليفة في مقدمتها الولايات المتحدة، بريطانيا وكندا. يمكن مطالعة المزيد في:

Flora Cantin et Grégoire Chaumeil. « Serval projection de force. » ARMEE d'aujourd'hui, ADA. N° 378, mars 2013. http://fr.calameo.com , p. 46. (تم تصفحه في 10/01/2016)

(xxvii) Maya Kandel, Les États-Unis, l'Afrique et la guerre au Mali, Fondation Jean-Jaurès / Orion - Observatoire de la défense, N° 22, 07 février 2013 - p 2, p7. http://www.jean-jaures.org/ (تم تصفحه في 2016/02/25)